

# الرؤية

الأولويات اللازمة للسياسة العامة:  
المجالات التي تركز عليها السياسة العامة والأهداف المصاحبة

## الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي



## الرؤية

### الأولويات اللازمة للسياسة العامة؛ المجالات التي تركز عليها السياسة العامة والأهداف المصاحبة

تعتزم إمارة أبوظبي أن تبني بحلول العام 2030 اقتصاداً متنوعاً ومستداماً وذا قيمة مضافة، يتكامل مع الاقتصاد العالمي، ويوفر المزيد من الفرص عالية القيمة لكافة المواطنين والمقيمين على حد سواء.

الأولوية الأولى للسياسة العامة:  
سوف تقوم أبوظبي ببناء اقتصاد مستدام.

الأولوية الثانية للسياسة العامة:

سوف تضمن أبوظبي توازن التنمية الاجتماعية والإقليمية بحيث تعود فوائد النمو الاقتصادي على كافة سكان الإمارة.

يرى فريق عمل الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي أن تحقيق هذه الرؤية الهادفة للنجاح الاقتصادي ينبغي أن يستند إلى أولويتين رئيسيتين للسياسة العامة:

#### الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي



6. تطوير قوة عمل تتميز بالمهارة الفائقة والإنتاجية العالية.
7. تمكين الأسواق المالية من أن تصبح الممول الرئيسي للمشاريع والقطاعات الاقتصادية.

إن تحقيق التقدم على صعيد كل مجال من المجالات السبعة للسياسة الاقتصادية، يشكل أمراً جوهرياً وحيوياً لنجاح الإمارة في تحقيق أهدافها على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وسوف يترتب على حدوث هذا النوع من التقدم أثر ملموس في بناء اقتصاد مستدام يتيح للجميع الفوائد الناجمة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي نهاية المطاف، فإن تحقيق النجاح في كل من هذه المجالات سوف يضمن تطور اقتصاد أبوظبي - خلال العقدين المقبلين - ليصبح من أكثر الاقتصادات انفتاحاً ونشاطاً ونجاحاً في العالم.

ومن أجل ضمان تغطية التنمية الاجتماعية والإقليمية لكافة قطاعات المجتمع، يتعين على أبوظبي أن تجهز شبابها لدخول قوة العمل، وأن تحقق أقصى درجات المشاركة للمرأة، وبخاصة المرأة المواطنة، من جميع أنحاء الإمارة. وسوف تستمر أبوظبي في استقطاب الأيدي العاملة الماهرة من الخارج، كما سيتم تحفيز الأنشطة الاقتصادية للنمو بوتيرة أسرع في المناطق النائية.

وفي حين سيكون لهذه الأهداف المحددة دوراً أساسياً في تحقيق الأولويات المعلنة للسياسة الاقتصادية للحكومة، فإنه بغرض تحقيق كل أولوية من هذه الأولويات، تم تحديد عدد من المجالات التي ينبغي أن تركز عليها السياسة الاقتصادية على نحو متواصل. وثمة سبعة مجالات تركز عليها السياسة الاقتصادية، يساهم كل مجال منها بأهداف إضافية محددة يتوجب الوصول إليها لتحقيق الرؤية الاقتصادية المعلنة للحكومة.

وفي ما يلي المجالات السبعة التي ينبغي أن تركز عليها السياسة الاقتصادية بشكل متواصل:

1. بناء بيئة أعمال منفتحة وفاعلة ومؤثرة ومندمجة في الاقتصاد العالمي.
2. تبني سياسات مالية منضبطة وقادرة على الاستجابة للدورات الاقتصادية.
3. إرساء بيئة فاعلة ومرنة للأسواق المالية والنقدية تتسم بمعدلات تضخم خاضعة للسيطرة.
4. إحداث تحسينات ملموسة في كفاءة سوق العمل.
5. تطوير بنية تحتية كافية وقوية وقادرة على دعم النمو الاقتصادي المتوقع.

## الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي



